مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان وآفاقها المستقبلية
اسم الكاتب: م.د. أحمد عبدالكريم عبدالوهاب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7279
تاريخ الاسترداد: 2025/06/15 20:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان وآفاقها المستقبلية

م.د. أحمد عبدالكريم عبدالوهاب (*)

الملخص

تكمن أهمية موضوع العلاقة بين الحكومة الاتحادية وأقليم كردستان وما يترتب عليها من التزامات متبادلة على الصعيد الدستوري والسياسي والامني والاداري وما تولده من أشكاليات متعددة في دولة حديثة العهد بالنظام الاتحادي (الفيدرالي) وحديثة العهد بالديمقراطية والمشاركة الشعبية ..

بناءً على ذلك انطلق البحث في السؤال الرئيس التالي : ما طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد و حكومة إقليم كردستان؟ و هل هي علاقة سوية او طبيعية ام هي علاقة إشكالية؟ وما انواع الإشكاليات التي ترافق تلك العلاقة؟

وقد حدد الباحث أهداف هذا البحث الذي يسعى الى:

توضيح عمق الإشكاليات التي تعرقل الكثير من مسارات التطور لكلا الجانبين وذلك عبر ثلاثة محاور رئيسة تمثلت بـ:

المحور الاول: الإشكاليات الدستورية

المحور الثاني: الإشكاليات السياسية

المحور الثالث: مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

Abstract

The importance of the relationship between the federal government and the Kurdistan Region and the consequent mutual obligations at the constitutional, political, security and administrative levels and the multiple problems that it generated in a modern state in the federal system and the recent democracy and popular participation.

Accordingly, the research started with the following main question: What is the nature of the relationship between the federal government in Baghdad and the Kurdistan Regional Government? Is it a normal relationship or is it a problematic relationship? What are the types of problems that accompany this relationship?

The researcher defined the objectives of this research which seeks to:

Explain the depth of the problems that hinder many of the paths of development for both sides and this through three main axes:

The first axis: constitutional problems

The second axis: political problems

The third axis: the future relationship between the federal government and the Kurdistan Regional Government

المقدمة :

تتعدد طرق تشكيل الدول الفيدرالية (الاتحادية) بإختلاف الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية و السياسية والثقافية التي قادت الى تأسيسها ، وان مثل هذه الدول تقوم عادةً على عددٍ من الأقاليم ، وأغلب التجارب الفيدرالية في العالم قامت على أساس وجود إقليمين أو أكثر ، بيد ان الفيدرالية العراقية قامت على وجود إقليم واحد و هو إقليم كردستان مع امكانية انضواء المحافظات غير المنتظمة في إقليم في تشكيل أقاليمها وفق شروط حددها الدستور الدائم للعراق لعام ٢٠٠٥ ..

ويمكن القول ان الفيدرالية في العراق ثبتت واقعاً قبل ان تثبت دستورياً وذلك بعد ان سحبت الحكومة العراقية (النظام العراقي السابق) في عام ١٩٩٢ جميع مؤسساتها من المناطق الكردية ، إذ تمكنت الاحزاب و القيادات الكردييية من بناء مؤسسات الدولة بعيداً عن السلطة المركزية في بغداد في ظل حماية دولية ، بعد تنظيم أول انتخابات نيابية في

الإقليم، في ١٩ أيار ١٩٩٢، والتي تمخضت عن انتخاب أول مجلس وطني كردستاني (البرلمان)، وعلى أثره تشكلت أول حكومة كردية في ٥ تموز ١٩٩٢، لتملأ الفراغ الإداري في الإقليم، لتصبح فيدرالية الإقليم بعد ذلك أمراً واقعاً، بعد ان أصدار المجلس الوطني الكردستاني في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢ قراراً بتبني النظام الفيدرالي من جانب واحد، والذي حدد بموجبه علاقة الأقليم بالمركز، وإعتراف قوى وأحزاب المعارضة العراقية في حينها بهذه الفيدرالية، وقد اتخذت حكومة الأقليم محافظة أربيل بإعتبارها عاصمة الإقليم مقراً لها، وتتولى إدارة محافظات أربيل والسليمانية ودهوك واجزاء من محافظات الموصل وكركوك وديالى ..

وتتكون المؤسسات الرئيسة للإقليم من: برلمان وحكومة إقليم كردستان ورئاسة الإقليم فضلاُ عن السلطة القضائية، وفضلاً عن امتلاك الإقليم قوات شرطة وأمن داخلي وقوات عسكرية (البيشمركة)، وبقيت هذه المؤسسات تعمل ضمن فيدرالية الأمر الواقع لحين سقوط النظام العراقي السابق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ والى ان تبنى قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية في عام ٢٠٠٤ النظام الاتحادي بشكل دستوري وقانوني وتبعه بعد ذالك الدستور العراقي الدائم في عام ٢٠٠٥ ليصبح النظام الاتحادي واقعاً معترفاً به دستورياً من قبل المركز (الحكومة الاتحادية) و(حكومة الإقليم)..

أهمية البحث:

تنبع أهمية موضوع العلاقة بين الحكومة الاتحادية وأقليم كردستان وما يترتب عليها من التزامات متبادلة على الصعيد الدستوري والسياسي والامني والاداري وما تولده من أشكالات متعددة في دولة حديثة العهد بالنظام الاتحادي (الفيدرالي) وحديثة العهد بالديمقراطية والمشاركة الشعبية..

إشكالية البحث:

تظهر أشكالات عدة دستورية وسياسية نتيجة توزيع الصلاحيات بين المركز والإقليم مع أفضلية وأولوية لصلاحيات الإقليم مما ولد نوع من الازدواجية وجعل من الفيدرالية نظام مثار للجدل في العراق تحديداً.

فرضية البحث:

يفترض الباحث ان النظام الفيدرالي بكل اشكالاته الدستورية و السياسية هو المنفذ الوحيد للحيلولة دون تقسيم العراق والحفاظ عليه موحداً وان أغلب الاشكلات المثارة يمكن حلها بالاحتكام الى الدستور او عن طريق التسويات السياسية ..

منهجية البحث:

بغية حل أشكالية البحث نعتمد (منهج التكامل) إذ الاعتماد على أكثر من منهج منها التأريخي والنظمي لاسيماً في التعامل من اجل تحقيق الجانب الاجرائي .

هيكلية البحث :

تتكون هيكلية البحث من المقدمة و ثلاث محاور فضلاً عن خاتمة:

المحور الاول: الإشكاليات الدستورية

المحور الثاني: الإشكاليات السياسية

المحور الثالث: مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

المحور الأول: الإشكاليات الدستورية

أدى عدم الإلتزام ببنود الدستور الاتحادي لعام ٢٠٠٥، وغموض وإلتباس بعض بنوده الى خلق إشكاليات كثيرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتتمثل بـ:

أ_ إشكالية تقاسم الثروة:

ان موضوع الثروة وتقاسمها مسألة هامة و مثيرة للقلق في جميع أنواع النظم السياسية وبالتحديد في الدول الاتحادية، إذ ان موضوع الثروات وكيفية إدارتها وتوزيعها تكون سبباً في نجاح أو فشل النظام الفيدرالي(١).

وفي العراق الاتحادي يدور التنافس بشدة على ثروتي النفط والغاز دون غيرهما، إذ لم يتطرق الدستور الاتحادي الى الثروات الطبيعية غير النفطية لا في المادة (١١٠) المتعلقة بحصرية إختصاصات السلطة الاتحادية ولا في المادة (١١٤) المتعلقة بالإختصاصات المشتركة بين سلطة الاتحاد وسلطة الأقاليم، وبحسب المادة (١١٥) التي تنص "كل ما لم ينص عليه في الإختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم"(٢) .

و بناءً على هذه المواد الدستورية تكون الثروات الطبيعية غير النفطية مثل الحديد و الزنك و النحاس و الذهب والماس والفحم الحجري و اليورانيم و الحجر و المرمر و غيرها من الثروات الطبيعية ضمن إختصاصات سلطة الأقاليم و لها حق التصرف القانوني و المادي لإستثمارها و استخراجها و إدارتها و بيعها و تصديرها دون مشاركة (٣) .

وفي الواقع لم تظهر لحد الأن مشكلة ما بين مستويّ الحكم على استغلال تلك الثروات واستثمارها، و إنما الصراع يدور حول ثروتي النفط و الغاز ولاسيما بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وذلك بسبب جملة من الأسباب الناجمة عن الغموض الذي يحيط بالمواد الدستورية المتعلقة بإدارة و تقاسم الثروة النفطية والغازية، الأمر الذي أدى الى نشوب خلافات تمثلت بـ :

١. الخلاف على مشروع قانون النفط و الغاز الاتحادي :

يُعّد مشروع قانون النفط و الغاز من مشاريع القوانين الاساسية و الاستراتيجية المهمة لتنظيم العلاقات بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، ولاسيما مع إقليم كردستان ، فضلاً عن انه المنظم بين الشركات الاساسية العملاقة المستثمرة في جميع أنحاء العراق و بين الحكومة الاتحادية ، و منذ إقرار الدستور الاتحادي الدائم فإن مشروع هذا القانون يُعّد من أبرز الملفات العالقة ما بين الحكومتين، ولم يفلح مجلس النواب الاتحادي في عدة دورات برلمانية في ايجاد توافق على صيغة موحدة لمشروع هذا القانون ، إذ يرفض

الإقليم بشدة مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء الاتحادي الى مجلس النواب الاتحادي لإقراره(٤).

و يشير السياسيون و أعضاء مجلس النواب الاتحادي الى ان هذا القانون يأتي بعد الدستور و مكملاً له من حيث الأهمية ، و ان التأخير في أقراره كل هذه السنين جاء نتيجة الخلافات السياسية و التقاطعات الادارية بين الحكومتين و ما بين الكتل السياسية داخل مجلس النواب الاتحادي ، إذ تتعلق نقاط الخلاف في مشروع هذا القانون بمسائل التملك و الادارة والصلاحية .

و بعد فشل المحاولة الأولى في عام ٢٠٠٧، للتفاهم حول إصدار القانون الاتحادي للنفط و الغاز، قامت حكومة إقليم كردستان بإصدار القانون الخاص للنفط و الغاز في شهر آب\ اغسطس من العام نفسه ، وهو ما اعتبرته الحكومة الاتحادية خطوة غير مشروعة (٥) .

ويتلخص جوهر الخلاف بين الطرفين في من له حق السيطرة على مصادر النفط و الغاز في إقليم كردستان، وكيفية توزيع عوائدها، فمن ناحية ، ترى الحكومة الاتحادية ان موضوع النفط يجب ان يكون بيدها، على ان يتم توزيع العوائد مركزياً وفقاً للموازنة الاتحادية ، و من ناحية أخرى ، تصر حكومة الإقليم على أنه يجب أن يكون لها الحق في أتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج و الاستثمار و التطوير في حقول النفط و الغاز الموجودة في إقليمها ، و تطالب بنصيبٍ عادل من العوائد النفطية ، وفقاً للدستور الاتحادي (٦) ، الذي تطرق في مادتين له الى مسألة النفط و الغاز و ادارتها و توزيعها ، و هما المادتان (١١١، ١١٢) من الدستور (٧) ، و لم تندرج هاتان المادتان ضمن أي نوع من الاختصاصات ، غير أنه يمكن إدراجها ضمن الاختصاصات المشتركة ، لانه يستنتج من العبارات الواردة فيها بإن السلطات المذكورة فيها هي من الاختصاصات المشتركة (٨)، وتم الاشارة فيها الى ان المادة (١١٥) من الدستور الاتحادي تنص على ان "الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية و الاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم و المحافظات في حالة الخلاف بينهما"(٩).

هذا و رغم الخلافات الكبيرة بين الحكومتين في السنوات الماضية ، ما زالت حكومة الاقليم تواصل أعمالها و نشاطاتها النفطية بعيدة عن سلطات الحكومة الاتحادية ، و عقدت العشرات من العقود النفطية مع كبريات الشركات العالمية الأمر الذي يولد خلاف جديد اذ يتمثل بـ:

٢. الخلاف على العقود النفطية التي ابرمتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات النفطية العالمية :

شهدت العلاقات بين الحكومة الاتحادية و حكومة إقليم كردستان بعض التوتر على خلفية عدد من القضايا العالقة بينهما، مثل اقتسام عوائد النفط ، و استثمار شركات الطاقة الأجنبية في حقول النفط بالإقليم، غير ان أهم جوانب هذا الخلاف و أكثرها تعقيداً حتى الآن يتعلق بصلاحيات حكومة الاقليم في توقيع العقود (بنظام تقاسم الانتاج) مع شركات النفط العالمية لاستكشاف النفط وإنتاجه دون الرجوع الى الحكومة الاتحادية .

و على الرغم من معارضة الحكومة الاتحادية، تستمر حكومة الاقليم في توقيع الاتفاقيات مع الشركات العالمية و بما يقرب من ٥٠ عقداً، وخصوصاً بعد احداث ٩ حزيران ٢٠١٤واجتياح تنظيم داعش لمحافظة الموصل وما أعقبها من أحداث، اذ سيطرات حكومة أقليم كردستان على محافظة كركوك كأمر واقع، وهذا ما عدّته الحكومة الاتحادية باطلاً ومنعدماً في ظل غياب قانون النفط والغاز الاتحادي، مما يجعل الوصول الى حل مشترك أمراً صعباً ، اما حكومة الاقليم فتصف عقودها بالدستورية و القانونية (١٠) .

و حول مدى شرعية و دستورية عقود الاقليم ، ترى حكومة الاقليم على وجوب التميز او التفرقة بين الحقول الحالية و الحقول المستقبلية ، اذ ان التفسير العادي لعبارة (الحقول الحالية) التي جاءت في المادة (١١٢\أولاً) من الدستور الاتحادي ، يعني الحقول المنتجة ، و يدل على ذلك كلمة (المستخرج) ، و على هذا الاساس فان الحقول الجديدة او في طور التطوير او المكتشفة حالياً تقع خارج نطاق المادة الدستورية (١١٢\أولاً) و وفقاً للدستور يؤول أمر ادارتها حصراً لحكومة الاقليم(١١) .

اما الفقرة الثانية من المادة (١١٢) ، و التي تتحدث عن رسم السياسات الاستراتجية الازمة لتطوير ثروتي النفط و الغاز فإن هذه الفقرة لا تركز على الادارة و انما على السياسات ، و التي يتم رسمها بشكل مشترك ، و ان المادة المذكورة لا تنص على حظر ابرام عقود نفطية مع حكومة الاقليم ، و اما فيما يتعلق بالحقول غير المنتجة و المستقبلية ، فانه لا يوجد وفقاً للدستور الاتحادي حق اتحادي لادارتها و ان على الادارة الاقليمية لتلك الحقول إحترام السياسات التي سوف ترسم بواسطة الحكومة الاتحادية مع الحكومة الاقليمية (١٢) .

و رغم الخلافات و التحذيرات المتكررة للحكومة الاتحادية للشركات العالمية من مغبة مالتعامل مع حكومة الاقليم و الاستثمار في القطاع النفطي ، الا ان كبريات الشركات العالمية للنفط تتسارع و تتنافس على الاستثمار فيه ، حيث وقعت حكومة اقليم كردستان عقداً مع شركة (غالف كيستون) النفطية البريطانية لاستثمار في حقل شيخان النفطي بالقرب من محافظة دهوك ، وكذلك حذرت الحكومة الاتحادية شركة(توتال) الفرنسية اذ ان عقدها مع حكومة الاقليم سوف يضعها في القائمة السوداء و يحرمها من استثمارها وحصتها في حقل الحلفاية في محافظة ميسان جنوبي العراق(١٣) .

٢_ أشكالية قوات حرس الإقليم (البيشمركة) :

مسألة الدفاع هي من أختصاص الحكومة الاتحادية ، و في بعض الحالات و حسب الظروف أجازت بعض الدول الاتحادية لأقاليمها من تكوين قوات محلية ، و انه ليس هنالك من نمط محدد و ثابت لتحديد طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية و الحكومات المحلية .

و فيما يتعلق بالوضع القانوني و الدستوري لقوات حرس إقليم كردستان (البيشمركة) ، فقد أعترف الدستور الاتحادي الدائم ، بقوات البيشمركة ، اذ تنص المادة (١١٧\أولاً) : " يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان ، وسلطته القائمة اقليماً اتحادياً " (١٤) .

و قبل نفاذ الدستور الاتحادي الدائم في عام ٢٠٠٦ ، كان في إقليم كردستان وزارة باسم وزارة شؤون البيشمركة تضم تشكيلات عسكرية ، و استناداً لنص المادة (١٢١\ خامساً)

من الدستور الاتحادي ، يكون من حق حكومة الاقليم اعتبار قواها العسكرية و الامنية و الشرطة من اختصاصها حصراً (١٥) .

و بناءً عليه ، فان قوات البيشمركة (حرس الاقليم) قوة نظامية و شرعية و قانونية ، مهمتها الاساسية حماية الاقليم و الدفاع عن الفيدرالية و الديمقراطية في العراق ، و لا يجوز اصدار قانون بخلاف ذلك لانه يعد مخالفاً لاحكام الدستور الاتحادي العراقي ، و ماتجدر الاشارة اليه ان امتلاك الاقليم قوات عسكرية نظامية و قوات أمن و شرطة يعد و ضعاً جديداً تنفرد به الفيدرالية العراقية دون معظم الفدراليات الاخرى (١٦) .

و هناك عدة اتفاقيات بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم كان اهمها في عام ٢٠٠٧من اجل تنظيم وضع القوات المسلحة في الاقليم و موضوع عدد افرادها و تسليحها و ضمان (التوازن) داخل هيكلية القوات المسلحة الاتحادية و الاجهزة الامنية كما تنص المادة (٩) من الدستور الاتحادي (١٧) .

لقد تشكلت عدة لجان عسكرية مشتركة للوصول الى اتفاقية تنظم الوضع القانوني لقوات البيشمركة عام ٢٠٠٧ ، توصلت الاتفاقية الى وضع تعريف واضح لقوات البيشمركة وفقاً لدستور و وضع هي هياكل تنظيم لتحديد ملاكها من الافراد و الاتفاق على تسليحها بالتفاصيل و مصدر التسليح من حيث النوع و الكم و وضع ألية لحل مشكلة المتقاعدين من البيشمركة و تخصيص موزنتها، و قد نص الاتفاق على ان ملاك البيشمركة ١٩٠ ألف موزعة بين ١٠٠ألف في الخدمة الفعلية و ٢٠ ألف قوة احتياط و ٧٠ ألف من المتقاعدين و المعوقين و ان التسليح يشمل كل التجهزيات لدى الجيش الاتحادي بإستثناء الطائرات النفاثة المقاتلة و المروحيات و الدبابات ، كما حدد الاتفاق مواقع الانتشار للبيشمركة في المناطق المتنازع عليها و تكون مشتركة مع الحكومة الاتحادية الى حين تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور الاتحادي و المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها (١٨) . و الإخيرة تولد لنا أشكالية دستورية جديدة .

٣_ إشكالية المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية و حكومة إقليم كردستان :

تعتبرالمناطق المتنازع عليها احدى المشاكل الهامة التي تؤثر على العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ، وكما سبق الاشارة ، ان الاقليم استقل جغرافيا وبشكل تام عن الحكومة المركزية بعد ان سحبت الاخيرة جميع مؤسساتها منه في العام ١٩٩٢، ومنذ اعلان برلمان الاقليم في العام نفسه اختيار الحل الفيدرالي في محافظاته الثلاث (أربيل، السليمانية، دهوك)، الا ان الكردي كانوا ولا يزالون يتطلعون الى الوحدة الجغرافية والسكانية لعدة اسباب من بينها وجود مناطق أخرى لم تنضم الى الاقليم وكانت تحت سيطرة الحكومة المركزية ، و هي المناطق المتنازع عليها ، و تشكل هذه المناطق شريطاً من الاراضي تبدأ من من حدود العراق الغربية مع سوريا ، عبر نواحي ومدن محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى الى حدود العراق الشرقية مع ايران ، وتقع خارج سيطرة المنطقة التي تسيطر عليها حكومة كردستان (١٩) ، وقد تعرضت هذه المناطق الى التغيير الديمغرافي من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة ، وطرد غير العرب منها وخاصة المواطنين الكرد وذلك ضمن سياسة مايسمى (تصحيح القومية) ، كما تم اقتطاع مساحات واسعة من مدن وقصبات كردستان وضمها الى محافظات عربية مجاورة(٢٠) .

ان الطرح الكرديي لحل موضوع المناطق المتنازع عليها ينبع من الافاق الديمقراطية و السلمية و القانونية في حل هذه المشكلة انطلاقاً من المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية و المادة (١٤٠) من الدستور الاتحادي الدائم و الفقرة (٢٢) من برنامج الحكومة الاتحادية لسنة ٢٠٠٦ ، تم تشكيل لجنة سميت (اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠) و هذه اللجنة تعتبر لجنة دستورية تنفذية وزارية قانونية ، مهمتها رفع الغبن و الظلم الذي لحق بابناء الشعب العراقي نتيجة سياسات و ممارسات النظام السابق من خلال النفي و الترحيل و الهجرة القسرية و توطين الغرباء عن المنطقة ، اي اعادة الاوضاع لما قبل ١٧ تموز ١٩٦٨ (٢١) .

و فيما يتعلق بمدى تنفيذ المراحل الثلاث من المادة ١٤٠ و التي هي : (أولاً تطبيع الاوضاع و اعادتها الى سابق عهدها ، ثانياً : اجراء الاحصاء السكاني فيتلك المناطق ، ثالثاً :اجراء الاستفتاء الشعبي في تلك المناطق لتقرير مصيرها) و يمكن اختصار اعمال اللجنة العليا لتنفيذ فقرات المرحلة الاولى (التطبيع) من المادة ١٤٠ و التي تتمثل بما يلي (٢٢) :

١. إعادة الوافدين و المرحلين الى مناطقهم الاصلية التي وفدوا منها و رحلوا منها .
٢. الغاء القرارات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة (المنحل) ولجنة شؤون الشمال ملغاة .
٣. الغاء العقود الزراعية المبرمة ضمن سياسات التعريب السابقة .
٤. اعادة الموظفين الى مناطقهم المتنازع عليها و من ضمنها كركوك .
٥. معالجة التغيرات الحاصلة في الحدود الادارية للاسباب السياسية .
٦. حسم الدعاوى المقامة في هيئة دعاوى الملكية .

اما المرحلة الثانية من تنفيذ المادة (١٤٠) و المتمثلة (بالاحصاء السكاني) فقد تم تاجيلها بحجة عدم اكتمال المرحلة الاولى (التطبيع) فضلا عن المشاكل بين المكونات الرئيسية و خصوصاً (العرب و التركمان) الرافضين لاجراء الاحصاء السكاني و رفض تدوين الاصل العرقي في استمارة الاحصاء ، اما المرحلة الثالثة و الأخيرة من تنفيذ المادة (١٤٠) فتتمثل (بالاستفتاء الشعبي) على مصير هذه المناطق اما البقاء خارج حدود إقليم كردستان او الانضمام له ، و ان اجراء الاستفتاء يتوقف على الانتهاء من مرحلتي (التطبيع) و(الاحصاء)(٢٣) .

ان قضية هذه المناطق كانت ولا زالت من أعقد القضايا التي التي تجابه العراق، و العلاقة بين الحكومة الاتحادية و حكومة الإقليم، وان جميع الحكومات التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣، لم تتمكن ان تقوم بخطوات جدية لحسم هذا الملف فيما عدا بعض الاجراءات الشكلية القليلة .

٤ــ إشكالية مجلس الإتحاد :

السلطة التشريعية في الدولة الاتحادية تتكون و كقاعدة عامة من مجلسين هما المجلس الاول و يسمى المجلس الادنى و تتوزع مقاعده حسب عدد سكان كل ولاية ، و المجلس الثاني و يسمى المجلس الاعلى و فيه تتمثل الاقليم على قدم المساواة دون النظر لاهمية الولاية من ناحية السكان او من ناحية ثروتها الطبيعية ، و هذا يعتبر ضامن و حماية للاقاليم الصغيرة من تسلط الاقاليم الكبيرة ، و حفظ التوازن بين مصالح دولة الاتحاد و مصالح الولايات او الاقاليم ، و يسهم المجلسان في صنع قوانين الدولة الاتحادية (٢٤) .

و الدستور الاتحادي العراقي قد أغفل الأهمية التي يشكلها مجلس الاتحاد ، الذي لم يتم إنشاءه على الرغم من انه جاء في المادة (٦٥) من الدستور العراقي الدائم " يتم انشاء مجلس تشريعي يُدعى بـ (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم ، و ينظم تكوينه ، و شروط العضوية فيه و اختصاصاته ، و كل ما يتعلق به ، بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب" (٢٥) .

و هذا النص قد ترك مجموعة كبيرة من القضايا المتعلقة بمجلس الاتحاد مفتوحة ، وتحتاج الى وضع قواعد واضحة ودقيقة حول كيفية تشكيل هذا المجلس ، وكيفية تنظيم شروط العضوية فيه وصلاحياته الدستورية ، ومدة عمله وعلاقته بمجلس النواب وطبيعة علاقته ودوره بالنظام الاتحادي (الفيدرالي) ، وغيره من القضايا الاساسية، ولم تتواصل الكتل النيابية في مجلس النواب الاتحادي لتوافق نهائي حول مشروع قانون المجلس الاتحادي بسبب الخلافات بين تلك الكتل .

المحور الثاني : الإشكاليات السياسية

تعددت الإشكاليات السياسية بين الحكومة الاتحادية و حكومة إقليم كردستان بسبب عدم الالتزام ببنود الدستور الاتحادي الدائم فيما يتعلق بالصلاحيات الممنوحة للحكومتين و الناتجة عن عدم الثقة بينهما ، و أهم هذه الإشكاليات هي كالتالي :

١ــ إشكالية توزيع الإختصاصات :

سبق و ان اشرنا الى موضع تداخل الاختصاصات ضمن الإشكاليات الدستورية و هي حصراً موضوع النفط والغاز و المناطق المتنازع عليها وقوات حرس الاقليم (البيشمركة) والمجلس الاتحادي، بيد الاشكاليات السياسية الفعلية تكمن في عدم ممارسة الحكومة الاتحادية لصلاحياتها و اختصاصاتها داخل الاقليم فيما يتعلق بمراقبة المطارات الدولية في كل من أربيل و السليمانية ، اذ لم يكونا تحت اشراف الحكومة الاتحادية ، كذلك المعابر الدولية و ادارة الجمارك اذ يجب اشراك الحكومة الاتحادية في ادارتها ، يذكر ان وزارة الداخلية الاتحادية دعت عبر وزارة الخارجية الحكومة الايرانية الى عدم التعامل مع المنافذ غير الرسمية التي فتحتها حكومة إقليم كردستان مع ايران من دون التنسيق مع الحكومة الاتحادية الامر الذي يعد تجاوز للدستور الاتحادي (٢٦) .

و يبدو ان عدم الالتزام بالدستور و الاتفاقيات المبرمة بين كلا الطرفين ناتج عن انعدام الثقة بين مكونات المجتمع العراقي (الشيعة ، السنة ، العرب ، الكردي) الامر الذي يقودنا الى الاشكالية السياسية الثانية .

٢ــ إشكالية عدم الثقة المتبادلة :

التأريخ العراقي الحديث ملئ بالقتال و العنف الداخلي و الممارسات القمعية التي مورست من قبل نخبة معينة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة و لغاية عام ٢٠٠٣ تجاه المكونات العراقية الأخرى، و الممارسات التي مورست من قبل النخبة الحاكمة بعد ٢٠٠٣ ضد المكونات العراقية الأخرى، أدى الى انعدام الثقة بين هذه المكونات ، و اعادة بناء الثقة أمر في غاية الصعوبة و يحتاج الى وقت طويل .

و قد بدأت ملامح عدم الثقة بين إقليم كردستان و بغداد بعد عام ٢٠٠٣ بقيام الاقليم بنهج سياسات منفصلة عن سياسات الحكومة الاتحادية بعد ان شعرت القيادات الكردييية ان الحكومة الاتحادية غير جادة في اعادة اعمار كردستان و خصوصاً مواضيع خدمية مثل توفير الكهرباء للاقليم ، و بهذا يقول رئيس مجلس الوزراء في حكومة اقليم كردستان (نيجيرفان

بارزاني) " لم تستطع الحكومة الاتحادية توفير اكثر من ساعتين للاقليم ، بينما عندما وضعنا خطط مستقلة عن بغداد نجحنا في توفير الكهرباء في بعض الاحيان الى ٢٤ ساعة ، لهذا انتهجنا خطط مستقلة في ملف النفط و تطوير الحقول النفطية (٢٧) .

من جانب أخر ، تتوجس قيادات كوردية من تسليح الجيش الاتحادي و تزويده بطائرات أف ١٦ و دبابات متطورة ، اذ تعتبر هذه القيادات ان تسليح الجيش الاتحادي سوف يجعله ينتهج سياسة مماثلة لسياسة "صدام حسين و حكم حزب البعث " و قد اتهمت قيادات كوردية الحكومة الاتحادية بتسليح العشائر العربية في المناطق المتنازع عليها و خاصة في ديالى و كركوك ، و هذا يعد احد الاسباب في الشكيك بنوايا الحكومة الاتحادية(٢٨).

اما المسؤولون في بغداد ، فقد اتهموا رئيس الاقليم "مسعود بارزاني " في محاولة افشال صفقات الطائرات الحربية مع الحكومات الاجنبية ، كما طالبت بغداد الاقليم بتسليم المعدات العسكرية الثقيلة التابعة لقوات الفيلق الخامس التابع لجيش العراقي السابق و التي كانت منتشرة في كركوك و الموصل و المتمثلة بمئات الدبابات و المدافع الثقيلة و طائرات مروحية و التي تم الاستيلاء عليها من قبل البيشمركة (٢٩) .

و ادى انهيار الثقة المتبادلة بصورة تامة او شبه تامة في كثير من الاحيان الى التحشدات العسكرية من قبل الطرفين و بالتحديد في المناطق المتنازع عليها، وكادت ان تؤدي الى قتال مدمر على طول الحدود بين الاقليم وباقي اجزاء العراق وتهديد مستقبل وحدة العراق .

لقد استغلت حكومة اقليم كردستان الخلل الناجم عن اجتياح تنظيم داعش الارهابي للاراضي العراقية في حزيران ٢٠١٤ و حالة الضعف التي اصابت الحكومة الاتحادية في فرض سياسة الامر الواقع في المناطق المتنازع عليها و السيطرة عليها دون الرجوع الى المادة ١٤٠ باعتبارها اصبحت امر واقع ، و في الوقت عينه دعى رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني الى اجراء استفتاء بتاريخ ٢٥ ايلول ٢٠١٧ ليدعم اجواء عدم الثقة بين الطرفين ، الامر الذي دفع الحكومة الاتحادية للقيام بعملية عسكرية تعرضية كبيرة لاستعادة كركوك من قبضة البيشمركة في شهر اكتوبر ٢٠١٧(٣٠) .

٣_ إشكالية الموقف من الازمة السورية :

فتحت الازمة السورية جبهة جديدة في الخلافات بين الحكومة الاتحادية و الكردستانية ، بينما دعمت حكومة بغداد نظام الرئيس السوري بشار الأسد ، دعمت حكومة الاقليم الاحزاب الكرديية السورية ، اذ ينظر كل منهما من منظور مصالح طائفته او قوميته ، و في الوقت الذي ارسلت حكومة بغداد قوات عسكرية لدعم النظام السوري بشكل غير رسمي ، فتحت حكومة اقليم كردستان معسكرات لتدريب مقاتلي الاحزاب الكرديية السورية ، كما استقبل الاقليم اكثر من مئتي ألف لاجئ كوردي سوري (٣١) .

ويمكن القول، ان هذه الازمة أثرت بشكل كبير على العملية السياسية في العراق نتجت عن أمرين: أولاً العلاقة مع إيران، وثانياً: الموقف من الثورة السورية، وما نتج عنه من تداعيات وافرازات و استقطابات اقليمية ودولية، مما يعني ان الاوضاع في سوريا وما تمخض عنها اقليمياً و دولياً، تشكل اساساً ومنطلقاً لازمة مضافة لازمات العراق الداخلية.

المحور الثالث: مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية و حكومة إقليم كردستان

تشهد العلاقة بين الحكومتين هدوءاً نسبياً منذ أواخر عام ٢٠١٧ ، بعد توترات سياسية واقتصادية وتحشدات عسكرية في المناطق المتنازع عليها على خلفية جملة من القضايا التي تم ذكرها سابقاً ، الا ان هذه القضايا ما زالت عالقة ولم تتمكن اللجان المشتركة من حلها ، بيد ثمة خطب ما طارئ جديد في العلاقة بين الحكومتين ، يتمثل في نتائج الانتخابات البرلمانية العامة في ١٢ أيار ٢٠١٨ و ما أسفر عنها من تغيرات في شخوص المتصدين للعملية السياسية في العراق، و طالما عانت العملية السياسية حسب ما هو معروف لدى الجميع من شخصنة القضايا العامة و هذا يُعد مثلبة على سير العملية السياسية، بيد عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية و إقليم كردستان قد تحتسب هذه المرة انها عامل ايجابي في تطوير العلاقة بين الحكومتين .

وتعول الجهات السياسية النافذة حزبياً وتنفيذياً في إقليم كُردستان على المتغيرات الجديدة في بغداد للحصول على ما تريده من الحكومة الاتحادية بعد جملة من الإجراءات التي اتخذت في

عهد حكومة حيدر العبادي السابقة، أثر قيام الإقليم بإجراءات الاستفتاء في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، الذي عدته الحكومة وعدد من القوى السياسية بأنه استفتاء غير قانوني ومرفوض سياسياً ودستورياً، أما القوى الكردية فبعد أن أدركت فشل خطوة الاستفتاء عاودت العمل ببراغماتيتها، حيث وظفت مفاوضات تشكيل الكتلة الأكبر التي ينبثق منها رئيس الحكومة الاتحادية، فهي فرصة مناسبة تحاول فرض شروطها عليها لاسيما في ظل المنافسة المحتدمة بين القوى الرئيسة (الإصلاح من جانب، والبناء من جانب آخر)، قبل أن يتفق الزعيمين مقتدى الصدر وهادي العامري بالتوافق حول الوزارات والمواقع الأخرى(٣٢)، وبالرغم من مايعتقده الكردي بالجزء الأهم من شروطها أو ما يسموه بتطبيق الدستور صعوبة تحقيقه في أثناء مفاوضات تشكيل الكتلة الأكبر، لكن القوى الكردية التقليدية سارعت إلى المشاركة بفعالية في خارطة المناصب الحكومية، وتحول التنافس فيما بينهم بعد ذلك حول منصب رئيس الجمهورية إلى أن حسم لصالح حزب الاتحاد الكردستاني، حيث أصبح برهم صالح رئيساً للجمهورية بعد العرض الذي قدمه له حزبه القديم عرضاً جديداً قبالة عودة العضوية إليه، وهي الحالة التي تشبه من حيث اختيار عادل عبد المهدي رئيساً للوزراء بعد أن أعلن عن استقلاليته عن العمل الحزبي مع أي من الأحزاب الإسلامية لاسيما المجلس الأعلى وتيار الحكمة لكن استطاعت القوى الإسلامية النافذة سياسيا وشعبيا اختياره كمرشح توافقي فيما بينها(٣٣)، ومن المقاربات في متغيرات السياسة التي تخص العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان هو أن تقاسم المناصب أوصل شخصيتين يمتلكان علاقة وصداقة ومعرفة تامة بأحدهما الآخر وبمجريات مشاكل الدولة العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ وهما أيضا مشخصان لتسوية الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، فكيف سيتعامل الرجلان كقطبي السلطة الاتحادية دستورياً في بغداد مع مطالب القوى الكردية التي بدأت مثلما أشرنا منذ مفاوضات تشكيل الكتلة الأكبر..

وتتعزز اليوم بالتمثيل البرلماني داخل مجلس النواب، والوزاري في حكومة عادل عبد المهدي، والزيارات الرسمية للشخصيات الكردية كزيارة مسعود برزاني زعيم الحزب الديمقراطي

الكردستاني في ٢٢ تشرين الثاني من هذا العام٢٠١٨ إلى عدد من الشخصيات السياسية في بغداد، والنجف ومنها اللقاء الذي جمعه برئيس الحكومة عادل عبد المهدي(٣٤)، وبالرغم من أن البرزاني يحاول أن يجعل الزيارة في إطارها الودي البروتوكولي لكن من دون شك أن الرجل يريد من خلالها الحصول على المكاسب التي يعتقد أنها إما لم تنفذ أو سُلبت بإجراءات حكومة حيدر العبادي بعد الاستفتاء مباشرةً، وفي ذلك يسعى الكردي إلى تحقيق أهداف هامة قد يتحقق قسماً منها، وقسما آخر قد يؤجل أو يحل بطريقة التوافقات والبدائل في الفترة القادمة من حكومة عادل عبد المهدي، ومن تلك الأهداف مايلي(٣٥):

١- فتح المنافذ الحدودية وتوحيد التعرفة الكمركية، وقد استطاع النواب الكردي في مجلس النواب تمرير ذلك عبر مجلس النواب، كما وافق مجلس الوزراء برئاسة عادل عبد المهدي في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٨ إلى اصدار قرار بالموافقة على توحيد التعرفة الكمركية في جميع المنافذ بما فيها إقليم كردستان، يأتي هذا القرار بعد أن أنشأت الحكومة الاتحادية السابقة (نقاطا كمركية) بين محافظات الإقليم (أربيل، ودهوك، والسليمانية)، وبين المحافظات المحاذية لها (كركوك، ونينوى)، وفرض رسوم كمركية على البضائع الداخلة والخارجة من وإلى الإقليم.

٢- رفع حصة الاقليم في الموازنة الاتحادية الحالية من ١٤% وإرجاعها إلى الحصة ما قبل الاستفتاء، حيث كانت حصة الاقليم تصل إلى ١٧%، فهل سيرجعها عادل عبد المهدي إلى سابق عهدها؟، وهناك من يشير إلى أول من اقترح فكرة النسبة التي كانت تقر في الموازنات السابق هو رئيس الوزراء الحالي.

٣- السعي إلى تثبيت محافظ لكركوك يكون من القومية الكردييةبدل المحافظ الحالي الذي هو من القومية العربية في حين تطالب المكونات الرئيسية في كركوك بالإدارة الدورية، وترفض أي صبغة قومية على المدينة.

٤- مسألة رواتب موظفي الإقليم، حيث تسعى الحكومة في الاقليم إلى الإتفاق مع الحكومة الاتحادية بشمول جميع موظفيها ومن ضمنهم قوات البيشمركة.

٥- مسألة سيطرة الاقليم على آبار النفط والتحكم بتصدير النفط والغاز دون مانع من قبل الحكومة الاتحادية، في حين كانت ترفض حكومة حيدر العبادي أي تصدير احادي الجانب من قبل الاقليم وعملت في قبال ذلك بأحراج حكومة الاقليم عبر القاء مسؤولية إعادتها على الموظفين وهو الحل الذي يراه مسؤولي الاقليم غير مجدي لكثرة عدد الموظفين في الإقليم، وفي ذلك قد يعاد طرح هذا الموضوع بشكل كامل مع حكومة عادل عبد المهدي.

٦- تنفيذ المادة ١٤٠ من دستور عام ٢٠٠٥ والعودة مرة أخرى إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة الأحزاب والقوات الكردييه قبل الاستفتاء وفي مقدمتها محافظة كركوك، رغم أن هذه المادة أصبحت من الماضي كون الدستور النافذ حدد عام ٢٠٠٧ أقصى موعد لتنفيذ متطلبات المادة المذكورة ومنها ما يعرف بالتطبيع والإحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها.

٧- التعهد بالعمل بما سمي بعد عام ٢٠٠٣ بالشراكة الوطنية (تقاسم السلطة) في إشارة إلى عدم تجاهل الكردي في أي مسألة تخص إدارة الدولة.

٨- مناقشة مسألة العقوبات الإقتصادية الأخيرة التي فرضتها واشنطن على طهران، حيث أن العراق ومنه إقليم كردستان يرتبط مع إيران بعلاقات اقتصادية كبيرة، وأن العقوبات قد تؤثر سلباً على الحركة الاقتصادية وحركة السوق في الإقليم خاصة إذا لم تمدد واشنطن الاستثناء الذي حصل عليه العراق لحاجته إلى إيران في ملفات عديدة منها: استمرار حركة البضائع واستيراد الكهرباء.

على مستوى البيت الكردي، هناك من يرجح أن القيادة السياسية خصوصاً في اربيل تمهد بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية في بغداد لمرحلة تولي مسرور برزاني نجل مسعود برزاني حكومة اقليم كردستان، فيما سيولي ابن أخيه نجيرفان برزاني رئاسة اقليم كردستان خصوصاً وأن نتائج الانتخابات في الاقليم صب في صالح الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود برزاني لاسيما في ظل تقارب الحزب مع حركة التغيير بعد الخلاف الذي حصل مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني حول تولي برهم صالح رئاسة جمهورية العراق على حساب فؤاد حسين مدير مكتب برزاني

شخصياً، وهذا يعني أن القيادة في اربيل لا تزال تمسك زمام المبادرة على مستوى اقليم كردستان مما يجعلها بموقع قوة يسمح لها بالتفاوض مع الحكومة الاتحادية في بغداد ..

خاتمة و استنتاجات

١. العلاقة بين الإقليم و السلطات الاتحادية تتداخل فيها العلاقات الشخصية بين الزعامات و شخصنة القضايا و محاولة استثمار مسألة الانتخابات البرلمانية في ١٢ أيار ٢٠١٨ و نتائجها و ما تمخض عنها بهدف عقد صفقات سياسية لتشكيل الكتلة الاكبر الرابحة في الانتخابات على حساب حل الاشكالات الدستورية و السياسية المحض .

٢. هناك نوع من عدم الثقة و التشكيك في النوايا ما بين الطرفين مما عقد الاشكالات بشكل أكبر .

٣. كلما ضغطت الحكومة الاتحادية على الاقليم من الجانب الاقتصادي ضغط الاقليم عليها من الجانب السياسي ، و هذا ما لمسنه بشكل كبير في ضغط الحكومة الاتحادية على الاقليم بقضية حصة الاقليم في الموازنة الاتحادية ، الامر الذي ولد رد فعل سياسي من قبل الاقليم بالدعوة الى استفتاء ٢٥ ايلول ٢٠١٧ لاستقلال الاقليم و ما تمخض عنه من ازمة سياسية و عسكرية .

٤. التأويل الدستور ، أحد الاسباب الرئيسة لكثير من الاشكالات بسبب غموض بعض بنوده ، و قاعدة التأويل يحكمها ميزان القوى بين الطرفين .

٥. عدم لجوء الحكومتين الى المحكمة الاتحادية للبت في قضايا النزاع ، لان كلا الجانبين يعلمان ان قرارات المحكمة مسيسة ، و قد اتهمت كتل نيابية و مسؤولين عراقيين المحكمة المذكورة بالتسييس .

٦. هناك توافقات بين الحكومتين لا تستند الى الدستور و انما تتم بشكل صفقات سرية لاغراض انتخابية، مما أسهم عدد منها في اثارة الازمات و تأجيج الصرعات بين فترة واخرى ، بسبب عدم الالتزام بها.

٧. هناك جهات سياسية و إعلامية محلية و اقليمية ساهمت و تساهم في تصعيد الازمات بين الحكومتين .

٨. سعي كلا الطرفين من اطراف الازمة السياسية للإستقواء بالخارج الاقليمي و الدولي .

٩. تأثير الازمة السورية و تداعيات غزو تنظيم داعش الارهابي كما ذكرنا سابقاً .

و لا مراء ، ان بقاء هذه المشاكل عالقة بين الجانبين سيلقي بتبعاته على القضايا المهمة و خاصة الأمنية و الاقتصادية و السياسية ، وشل قدرة البرلمان الاتحادي على اصدار تشريعات مهمة تتعلق بالترتيبات الأمنية و الاقتصادية و السياسية كقوانين النفط و الغاز و مجلس الاتحاد و قانون الحدود الادارية للمحافظات ، و اذ لم تحسم القضايا العالقة بين الحكومتين بسرعة و بقيت الاوضاع كما هي الان و خاصة في المناطق المتنازع عليها فانها ستزداد تأزماً و سيصبح الموقف كبرميل بارود قابل للانفجار في اي لحظة ، و سيزيد الحساسيات و التدخلات الاقليمية و الدولية .

المصادر

١. جاسم مصعب،خيارات تقاسم الثروة في إطار فدرالي ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦، السنة ١٩، كانون الثاني_حزيران ٢٠٠٨، ص٢٠٤.

٢. دستور جمهورية العراق ،ط٥،بغداد،مجلس النواب الدائرة الاعلامية ،٢٠١١ ، (المواد ١١٠، ١١٤، ١١٥) ، ص٧٣_٧٦_٧٧.

٣. نصيف البكري ،أسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية ، مقال منشور على الرابط
repository.uobabylon.edu.iq\papers\publication.aspx.pubid=1015

٤. صحيفة الصباح العراقية ،وعلى الرابط:(6\5\2031) Alsabaah.iq\articleshoe.aspx?id=50564

٥. وليد خدوري ، نفط كردستان و مستقبل العراق ، مقال منشور على الرابط :
Faceiraq.com\inews.php?id=690547(21\7\2013)

٦. المصدر السابق نفسه .

٧. دستور جمهورية العراق ،مصدرسابق، المواد ١١١ و ١١٢ ، ص٧٥ .

٨. شورش حسن عمر،خصائص النظام الفدرالي في العراق ، ط٢، القاهرة ،المركز العربي للنشر و التوزيع ، ص٢٧٩.

٩. دستور جمهورية العراق ، المادة ١١٥ ، مصدر سابق ، ص٧٧ .

١٠.جيمس كروفرد ، الرأى القانوني حول :سلطة حكومة اقليم كردستان على النفط و الغاز بموجب الدستور العراقي ،تر:محمودعلي،ط١،اربيل ،٢٠٠٨،ص٨_٩.

١١. جيمس كروفرد ، مصدر سابق ، ص٦.

١٢. شورش حسن عمر، مصدرسابق ،ص ٢٣٤.

١٣. الموقع الرسمي لحكومة اقليم كردستان ، و على الرابط :
Krg.org\a\d.aspx?=14&48296(14\7\2013)

١٤. دستور جمهورية العراق ،مصدرسابق،(المادة ١١٧\اولاً)،ص٧٨.

١٥.دستور جمهورية العراق ،مصدر سابق ،(المادة ١٢١)،ص٧٩.

١٦.شورش حسن عمر،مصدرسابق،ص٢٩٩.

١٧. دستورجمهورية العراق، مصدر سابق،(المادة ٩\اولا\ أ) ،ص١٤.

١٨. لقاء صحفي مع الفريق الركن جبار ياور منده ، و على الرابط:
alhayat.com\details\530296(7\6\2013)

١٩.فريد أسسرد ،المسألة الكردية بعد قانون ادارة الدولة العراقية ،السليمانية ،مركز كردستان للدراسات الاستراتجية ،٢٠٠٤،ص٥٢.

٢٠.شورش حسن عمر،مصدر سابق،ص١٤٠.

٢١.الموقع الرسمي للجنة تنفيذ المادة (١٤٠) و على الرابط :Com140.com\index.php.(13\8\2013)

٢٢. صحيفة الصباح العراقية ، وعلى الرابط :Alsabaah.iq\articleshoe.aspx?id=51549(6\5\2013)

٢٣.صحيفة المدى العراقية ،ع ٢٨٤٥، ١٧ تموز ،٢٠١٣.

٢٤. زهير احمد قدورة ، النظم السياسية و مبادئ القانون الدستوري ،ط١،عمان، دار وائل للنشر ، ٢٠١٥ ، ص١٦_١٧.

٢٥. دستور جمهورية العراق ، مصدر سابق ، المادة (٦٥) ،ص٥١.

٢٦. صحيفة الصباح الجديد ، ع ٢٥٦٣، ٥ ايار ،٢٠١٣ .

٢٧. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية و على الرابط :Imn.iq\news\print\14103(15\8\2015)

٢٨. صحيفة المدى العراقية ،ع ٢٩٦٦٠٦أب ،٢٠١٤.

٢٩. مقابلة صحفية مع مسعود بارزاني ، صحيفة الحياة اللندنية ، و على الرابط :
Alhayat.com\print.php?id=1310316070(16\8\2013)

٣٠.مقال و على الرابط :2017https://ar.wikipedia.org/wiki/معركة كركوك

٣١.صحيفة الحياة اللندنية ، وعلى الرابط :Alhayat.com\detailis\543548(12\8\2016)

٣٢. د.عثمان علي،كردستان العراق تحولات و أفاق ، المعهد المصري لدراسات، وعلى الرابط :
https://kitabat.com/cultural

٣٣. أسعد كاظم شبيب، العلاقة بين حكومة عبد المهدي الإتحادية وإقليم كُردستان،و على الرابط:http://mcsr.net/news443

٣٤.مقال على الرابط : https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/10/19

٣٥. مقال على الرابط :http://www.shafaaq.com/ar/Ar_NewsReader

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ